

فيها الأردن سابقاً. ولم تكن المنظمة طرفاً فيها، ابتداءً من قبول الأردن للقرار ٢٤٢ في شهر [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩٩٧، إلى مبادرة روجرز، إلى مؤتمر جنيف وقسمل القوات، إلى مشروع ريغان: ففي جميع هذه الحالات، وغيرها، كان سبب الفشل هو انعدام المصداقية الأميركية وانحياز واشتغال الدائم إلى جانب العدو الصهيوني.

سابعاً: إن ما أثير حول المنهج والمصداقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالادعاء بمواقفتها على القرارات ٢٤٢ و ٢٢٨ في [أب] أغسطس العام ١٩٨٥، يقتضي الإشارة إلى أن قرارات القمة العربية الالمتنائية في الدار البيضاء التي انعقدت في نفس الفترة، قد أكدت على ضرورة الالتزام بقرارات قمة فاس واعتبارها أساس التحرك العربي والفلسطيني. وهذا ما يتناقض مع هذا الادعاء الذي يختلف جذرياً عن القرارات التي التزمنا بها جميعاً في الدار البيضاء، والتي أشارت [إلى] الجهود الأردنية - الفلسطينية التي تمت عبر الاتفاق الأردني - الفلسطيني الموقع في ١١/٢/١٩٨٥، وعلى أساس أن يكون هذا التحرك على أرضية قرارات قمة فاس، في إطار السعي لعقد مؤتمر دولي فعال. بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع الأطراف المعنية بالصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الوصول إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

وكان من المفروض، حسب الاتفاق، في هذه الفترة، بعد مؤتمر الدار البيضاء، أن يتم لقاء وفد أردني - فلسطيني مشترك مع [ريتشارد] مورفي. وتم الاتفاق مع الحكومة الأردنية على وضع برنامج متكامل يتضمن الاعتراف الأميركي بالمنظمة وبحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والضمات السياسية الأخرى للمنظمة، ولعقد المؤتمر الدولي، في مقابل قبول المنظمة بالقرارات الدولية بما فيها ٢٤٢ و ٢٢٨: إلا أنه، وكما هو معروف للجميع، فإن لقاء الوفد المشترك مع مورفي لم يتم لأن الولايات المتحدة [الأميركية] قد تراجعت عن وعودها للأردن. فكيف تطالب منظمة التحرير، وحدها، بالاعتراف بالقرارات ٢٤٢ و ٢٢٨، بينما تتمتع الولايات المتحدة الأميركية عن الاعتراف، بالمقابل، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتقديم كافة الضمانات السياسية للمنظمة، وهي التي كانت محور المباحثات مع الأردن حول ترتيب لقاء الوفد المشترك مع المبعوث الأميركي؟ وكيف تحمل المنظمة مسؤولية التراجع، وهي ما قبلت، ابتداءً، بالقرار ٢٤٢ دون اقتراحه بقرارات الأمم المتحدة كلها وبحق تقرير المصير. ابتداءً بما اتفقت عليه مع الأردن في ١١ شباط [فبراير] وانتهاء بموقفها الرافض والثابت من هذه القضية. إن مسؤولية الفشل تقع، دون شك، على تراجع الولايات المتحدة الأميركية ومصداقية أميركا هي التي كانت، دائماً، موضع الشك.

لقد صدقت المنظمة في ما وعدت به شعبها الفلسطيني وأمتها العربية، فهي لم تتراجع، أبداً، عن النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، ولم ترضن بأية تصحية من أجل الاستمرار في الكفاح المسلح، وفي البحث عن كل طريق سياسي يمكن أن يوصل [إلى] الحل العادل والدائم: وبذلك فإن المعيار الحقيقي لمصداقيتها هو التزامها الثابت بحقوق شعبها والنضال من أجلها.

ثامناً: إن ما يقال في ميكانيكية الحل، بأن المنظمة لا تراعي الأولويات الصحيحة أو استعادة الأرض، فإن المنظمة تعتبر هدفها، الأول والأخير، هو تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإن استعادة الأرض ليست مجرد خيار تكتيكي خاضع لأولويات حسابية، وإنما هو هدف وطني تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تحقيقه، جنباً إلى جنب مع شعبها وأمتها العربية، وتعمل على حشد كافة الطاقات الفلسطينية والعربية والدولية لانجازه. ولقد قدر للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أن يتحملاً ارتداءً كبيراً ومترامياً كان غيرهما مسؤولاً عنه حين ضاعت الأرض. ولا تأل المنظمة جهداً في إشراك الأشقاء، والعمل معهم، لاستعادة الأرض والمقدسات، وإذا كان هناك من يحتاج إلى قرائن نضالية على ذلك، فإن صفحات النضال الوطني الفلسطيني المكتوبة بدماء الشهداء الفلسطينيين والعرب، تؤكد الدليل الحاسم على أن الأرض هي الأساس. وأن... [الأرض وإن] ضُيعت بأقل الأثمان، فإن شعبنا